نموذج استرشادى موضوع من تاريخ الامريكتين

**جامعة بنها**

**كلية الآداب الفرقة:الرابعة( لائحة قديمة ) اختبار مادة:موضوع من تاريخ الأمريكتين**

**قسم التاريخ والآثار كود المادة: BU\_FART\_HIST49**

**الشعبة:تاريخ عام زمن الاختبار: ثلاث ساعات**

**امتحان الفصل الدراسى الثاني للعام الجامعى 2016 /2017**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**أجب عن سؤلين فقط : مبيناً رأيك بأعتبار أن رأيك أحد عناصر الإجابة**

**السؤال الأول : - (10 درجات )**

ناقش مع التحليل العامل الأيدلوجى الذى ساعد على دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى . **مبيناً رأيك** .

**السؤال الثانى : - (10 درجات )**

ما تقيمك لمراحل اعداد الدستور الأمريكى . موضحاً أ- السلطة التنفيذية

ب- السلطة التشريعية . ج- السلطة القضائية .

**السؤال الثالث : - (10 درجات )**

اشرح مع التحليل مراحل الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865 م ) .

 **مبيناً رأيك .**

 **مع أطيب الامنيات بالنجاح**

 **أ.م.د/ نجلاء محمد عبد الجواد**

**السؤال الأول : - (10 درجات )**

ناقش مع التحليل العامل الأيدلوجى الذى ساعد على دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى . **مبيناً رأيك** .

**كانت هناك نداءات قوية في الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى الدخول في الحرب إلى جانب الديمقراطيات , ويقصد بذلك فرنسا وبريطانيا . على اعتبار ان ألمانيا و النمسا من الدول الدكتاتورية الاوتوقراطيه التي لم يعد نظامها متلائما مع العصر الحديث , وان من واجب الشعب الأمريكي ان ينقذ شعوب ألمانيا و النمسا من دكتاتورية حكامها ومنحها الفرصة لتحكم نفسها بنفسها بأسلوب ديمقراطي .ولكن كان هناك نقد شديد موجة الى هذه النظرية يتركز فى ان الدخول فى الحرب الى جانب إنجلترا وفرنسا يعنى الدخول الى جانب حليفتهما روسيا القيصرية الاوتوقراطية الدكتاتورية الرجعية , ولا يشرف الولايات المتحدة ان تدافع عن مثل هذه الدولة , ولكن حدث ما غير الأوضاع , إذا قامت الثورة فى مارس 1917 فى روسيا و أسقطت القيصرية , ولم يعد هناك ما يمنع منة دخول الولايات المتحدة الحرب الحلفاء , بل لقد أصدرت الحكومة اللبرالية الروسية التي جاءت الى الحكم فى أعقاب الثورة بيانات ومبادئ أثبتت فيها إنها تسير نحو ديمقراطية أوروبية , وبذلك أصبحت الحرب بين الديمقراطيات و الاوتوقراطيات , ولم يعيش هذا النصر الأمريكي طويلا ولكن كان كفيلا بان يفسح الطريق أمام دخول الولايات المتحدة الحرب ضد الاوتوقراطيات . وهذا العامل الأيديولوجي واضح جدا فى خطب وتصريحات ويلسون بعد ان قرر التخلي عن سياسة الحياد الحقيقي و التحول الى سياسة الحرب , وكان لابد من ان تتعادل فى نفس الوقت مفاهيم الشعب بحيث تتشيع بهذه الأفكار حتى يصبح الفكر الأيديولوجي عام من عوامل دخول الحرب .وكانت المهمة لا جدال صعبة , حتى بعد وقوع الثورة الروسية . ولكن الذي كان يقوم بمهمة إقناع الشعب بالتحول عن الحياد إلى الحرب باسم الديمقراطية رجال سياسة على جانب كبير من الذكاء و المقدرة على توجيه الشعوب نحو الهدف الذي يريدونه , وكان من هؤلاء روبرت لانسنج , وكان محاميا دوليا قديرا , وشغل منصب المستشار الأول ثم وزير للخارجية بعد استقالة ( بريان ) في 1915 , وكان ( لانسنج ) شديد الميل إلى جانب الحلفاء ويمكن تحديد قدرته الهائلة في توجيه سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما ندرك انه كان صاحب تأثير قوى ومباشر على ويلسون و انه كان هو المسئول عن الكثير من القرارات الهامة الجوهرية التي أصدرها الرئيس ويلسون .**

**وقد أشار ( لانسنج ) بوضوح في مذكراته انه كان ينتظر الفرصة التي يمكن أن يستغلها كي يوجه الشعب الأمريكي نحو قتال الاستبداد الألماني , بإقناع هذا الشعب بان الديكتاتورية الألمانية تهدد حرياته كما تهدد كافة المؤسسات الديمقراطية في كافة أنحاء العالم .**

**السؤال الثانى : - (10 درجات )**

ما تقيمك لمراحل اعداد الدستور الأمريكى . موضحاً أ- السلطة التنفيذية

ب- السلطة التشريعية . ج- السلطة القضائية .

**وفى اثناء جلسات عمل المؤتمر التى كانت سرية واجه المؤتمرون صعوبات كثيرة فى التوفيق بين مصالح الولايات المختلفة المتضاربة وخاصة فى التوفيق بين حرص بعض الولايات على استقلالها والرغبة العامة فى تقوية السلطة المركزية الاتحادية . وقد عرض على المؤتمر مشروعين لدستور اميركى يختلفان اختلافا جذريا وهما :**

1. **مشروع فيرجينيا وقدمه ماديسون المعروف بأب الدستور الجديد . ويمثل هذا المشروع مصالح الولايات الكبري . لقد اقترح ماديسون شكلا حقيقيا لحكومة وطنية يتولي السلطة التشريعية فيها مجلسان . المجلس الاعلى وتتمثل فيه الولايات بما يتناسب مع حجمها وثروتها وينتخب الشعب الاميركى المجلس الاخر . ويهدف مشروع فرجينيا فى الاساس آلي الاقلال من سلطة مجالس الولايات وجعل المواطنين يمثلون فى الكونغرس ويحكمون من قبله ايضا . وفى هذا تجاوز لسلطات الدول .**
2. **مشروع نيوجيرسى وكان اكثر حذرا اذ انه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة وسيطرتها على الكونغرس فيما اذ اقر مشروع فيرجينيا . لقد طالب مندوب نيوجيرسى بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات فى التمثيل كما كان الوضع فى شروط الاتحاد على ان يمنح الكونغرس السلطة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة .**

**وعلى الرغم من تعارض المشروعين وتباعدهما فان المجتمعين تمكنوا بعد اجتماعات طويلة وسلسلة من التنازلات والحلول الوسطى من ايجاد اساس لاتفاق يقضى بان يتالف الكونغرس الجديد من مجلسى كما ارادت الولايات الكبرى على ان تمثل فى المجلس الاعلى كل ولاية بعضوين مهما بلغ تعداد سكانها ومساحة اراضيها . اما فى المجلس الاخر فالشعب ينتخب نوابه مباشرة وترسل كل ولاية عددا من النواب يتناسب مع عدد سكانها .**

**وقد واجهت المؤتمر عقبة اخرى لم يكن من السهل التغلب عليها ذلك ان مندوبى الولايات الجنوبية طالبوا بان يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد نواب كل ولاية فى مجلس الممثلين ما فيها من العبيد الارقاء بالرغم من ان هذه الولايات لم تكن تعطيهم حق الاقتراع وذلك لزيادة ممثليها . وبعد نقاش طويل وتسويات عديدة اتفق المؤتمرون على ان يحسبوا ثلاثة اخماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية وبذلك يزداد عدد ممثليها فى المجلس .**

**ثم جرى بحث قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول وقد وافق المؤتمرون على اعطاء السلطات الفيدرالية الصلاحيات الكبرى العائدة للمصلح المشتركة بين الدول الاعضاء كالضرائب التى عينها والنظام والامن العام فى الاراضلى الاميركية والدفاع عنها والشئون الخارجية والاقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية .**

**فالسلطات الحكومية الفيدرالية اذا محدودة فى المجالات المذكورة اعلاة بينما بقيت سلطات الدول ضمن اراضيها عامة بمعنى ان لها الحق والحرية فى ممارسة كل الصلاحيات والشئون التى لا ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفيدرالية وكل واحدة من الدول الامريكية حره فى اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها وهى لا تخضع باى شكل من الاشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها .**

**وقد تم الاتفاق ايضا على جعل الدستور الاميركى المقترح قابلا للتعديل ضمن شروط محددة . وقد دخل عليه بالفعل منذ وضعه موضع التنفيذ حتى الان حوالى 22تعديلا اقتضتها ضرورات تطور الحياة الاميركية .**

**واخيرا جرى الاتفاق على شكل الحكومة الفيدرالية فاقر المؤتمرون ان تكون ذات سلطات ثلاثة منفصلة هى :**

**1- السلطة التنفيذية :**

**لقد اقر الدستور الاميركى بجعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذى يمثل الدولة باكملها . وهو مسئول فقط امام الشعب الاميركى وليس البرلمان كما هى الحالة فى الانظمة الديموقراطية . آلا انه يمكن محاكمته امام الكونغرس اذا اقترف جرائم عظمى . ويجري انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة مندوبين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة . فكل ولاية يحق لها ان تنتخب عددا من المندوبين يتساوي مع عدد ممثليها في مجلسي الكونغرس . ويجري هذا الانتحاب حكما في اول اثنين من شهر تشرين ثاني وترسل كل ولاية نتيجة الانتخابات فيها الي رئيس الكونغرس الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس الولايات المتحدة . وهو الذى يتولى جمع الاصوات . والمرشح الذى ينال اكبر عدد من الاصوات المرشحين الثانويين يكون هو افائز شرط ان يحرز اكثر من نصف عدد المندوبين الثانويين الفائزين .**

**ومدة ولاية الرئيس ونائبة هى اربع سنوات يمكن تجديدها . وفى حالة وفاة الرئيس او انقطاعة بسبب ما عن ممارسة سلطاته يحل نائبه مكانه حكما ويكمل مدته واذا توفى نائب الرئيس او استقال حل محله رئيس مجلس الممثلين .**

**أما سلطات الرئيس فهى واسعه جدا فهو الذى يمارس صلاحيات السيادة وهو القائد الاعلى للجيش والبحرية وهو الذى يعقد المعاهدات مع البلدان الاجنبية شرط ان يوافق عليها مجلس الشيوخ وكذلك يعين السفراء وقضاة لمحكمة العليا وكبار موظفى الاتحاد بموافقة المجلس المذكور ويساعد الرئيس موظفون اداريون يعينهم هو بعد موافقة الكونغرس ويكونون مسئولين امامه وحده ولا يحضرون جلسات الكونغرس لانهم غير مسئولين امامه. ويسمى هؤلاء ناظر او سكرتير ومنهم ناظر الشئون الخارجية وناظر المالية والحربية والمدعى العام . ويشكل هؤلاء مجلسا يساعد الرئيس فى اعماله دون ان تكون قراراته ملزمه للرئيس . ويسمى هذا المجلس الـCabinet .**

**اما نائب الرئيس فدوره محدد بموجب الدستور فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس اذا توقف عن ممارسة سلطاته .**

**اما فى مجالات التشريع فبالرغم من ان الدستور يجعل وضع القوانين حق الكونغرس وحده آلا ان العادة جرت ان يتمنى الرئيس على الكونغرس صياغة قانون ما اذا وجد ضرورة لذلك كما ان للرئيس الحق فى ان يعيد للكونغرس اى قانون يرسل اليه ليوقعه فاذا اصر الكونغرس باغلبية ثلثى على القانون المعاد فعلى الرئيس قبوله . كما ان على الرئيس ان يكون امينا على تنفيذ القوانين الصادرة عن السطة التشريعية .**

**2- السلطة التشريعية :**

**ان السلطة التشريعية بموجب المادة الاولى من الدستور الاميركى منوطة بمجلس الكونغرس الذى يتالف من مجلسين :**

**أ – مجلس الممثلين : ويتالف من نواب ينتخبهم جميع المواطنين الامريكيين اللذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة . وبنسبة نائب واحد لكل 30.000 مواطن . وبذا تتمثل كل ولاية بعدد من النواب يتناسب مع عدد السكان . اما شروط الانتخاب فتحددها كل دولة لوحدها على شرط ان تراعى فيها المبادئ الاساسية التى اقرها الدستور وهى المساواة التامة بين المواطنين . ويشترط فى المرشح ان يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر وان يكون اميركيا من سبع سنوات على الاقل . مدة هذا المجلس سنتان فقط .**

**ب- مجلس الشيوخ : اذا كان مجلس الممثلين يمثل عامة الشعب الاميركى فان مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الاميركية فلكل ولاية ان تمثل فيه بمندوبين مهما كان عدد سكانها ومساحتها وبذا فان الولايات تتساوى فى التمثيل والنفوذ داخل هذا المجلس . قد جاءت هذه المساواة من جهه للمحافظة على حقوق الولايات الكبرى فى الكونغرس ومن ناحية ثانية للحول دون الاتجاه نحو حكومة موحده . وكان الشيوخ حتى سنة 1913 ينتخبون من قبل مجالس الولايات ولكن بعد التعديل الذى ادخل على الدستور الاميركى فى السنة المذكورة صار الشيوخ ينتخبون من قبل الشعب مباشرة . والشروط المفروض توافرها فى الناخب لانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ هى نفسها المطلوب توافرها لانتخاب اعضاء مجلس الممثلين . ويفترض فى المرشح لدخول مجلس الشيوخ آلا يقل عمره عن ثلاثين عاما وان يكون اميركيا منذ تسع سنوات على الاقل .**

**ومدة ولاية الشيخ هى ست سنوات ويجرى انتخاب ثلث اعضاء مجلس الشيوخ مره كل سنتان وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار فى سياسة المجلس واعماله . ويرأس هذا المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة .**

**وللكونغرس بصفته الهيئة التشريعية العليا فى الحكومة الاتحادية سلطة القوانين فى المجالات التى تتعلق بالنواحى الوطنية والسياسة الخارجية . ومن صلاحياته الهامة فرض الضرائب وجبايتها وعقد القروض باسم الحكومة الاتحادية وتسديد الدين العام وصك العملة وحمايتها وحماية الاسهم وتحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية وتاسيس مكاتب البريد والعمل على تقدم الفنون والعلوم واصدار قانون الجنسية .**

**وللكونغرس صلاحيات واسعة فى شئون الدفاع واعلان الحرب وتشكيل الجيوش وقيادتها .**

**وله ايضا حق قبول دول جديدة فى الاتحاد .**

**3- السلطة القضائية :**

**وتمارس السلطة القضائية فى الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الاميركى المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الادنى التى يعينها الكونغرس وتتالف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاه اخرين يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ . ويتوخى الرئيس عادة فى اختيارة لقضاة هذه المحكمة ان يمثل اعضائها جميع اقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الامكان . ويعين هؤلاء مدى الحياة مقابل مرتبات ضخمة .**

**وتنظر هذه المحكمة فى النزاعات الناشبة بين الولايات الاميركية وفى الدعاوى المقامة على الحكومة الاتحادية من قبل الولايات او الافراد وبصورة عامة تنظر فى جميع الدعاوى التى تتطبق عليها القوانين الاتحادية .**

**واهم صلاحيات المحكمة المذكورة هى التاكد من دستورية القوانين الصادرة عن الكونغرس او مجالس الولايات .**

**وتاتى بعد المحكمة العليا المحاكم الفيدرالية الموزعه في جميع انحاء البلاد للعمل علي صيانة القوانين الاتحادية .**

**السؤال الثالث : - (10 درجات )**

اشرح مع التحليل مراحل الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865 م ) .

 **مبيناً رأيك .**

**الحماية :**

**عندما طرحت قضية الحماية بعد الاستقلال كان الهدف من ذلك تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق جعل البلاد قادرة على سد حاجتها بنفسها , ولذا فقد عملت الحماية الجمركية على حماية الصناعة الأمريكية بفرض رسوم مرتفعة على الصناعات الواردة من أوروبا , وقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعي ذلك أن سكان الجنوب كانوا ينتجون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشترون بثمنها مصنوعات أوروبية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد فارتفعت أسعارها بفرض الضرائب الجمركية عليها , وقد تأزمت هذه المشكلة زمن الرئيس جاكسون لدرجة هددت كيان الاتحاد وعندما اقر الكونجرس سنة 1832 قانونا بفرض تعرفه جمركية جديدة عارضته كارولينا الجنوبية التي كانت تشعر منذ أمد طويل بان الحماية تعود بالمكاسب على الصناعيين في الشمال بينما يتضرر من ارتفاع الأسعار الزراعيين الجنوبيين , ولم يلبث مجلسها التشريعي أن أعلن إلغاء القانون الذي أصدره الكونجرس معتمدا على نظرية حق الولاية في اعتبار أي قانون يصدره الكونجرس باطلا دستوريا ولا يكون نافذ المفعول في الولاية التي لا تقر ذلك القانون وهذه النظرية طالما نادى بها وعمل من اجلها أنصار حقوق الولايات وهم كثرة حينذاك ولم تلبث الولاية أن هددت بالانفصال فيما إذا اقر الكونجرس استخدام القوة ضدها , إلا أن مجلس الولاية اضطر بعد ذلك للتراجع عن قرارة من جهة لكون الولايات الجنوبية الأخرى لم تؤيد موقفة ومن جهة أخرى نظرا لإصرار الرئيس جاكسون على استعمال جميع الوسائل للمحافظة على وحدة البلاد إلا أن هذا لم يغير شيئا من واقع نظرة الجنوبيين إلى قانون الحماية الاقتصادية ومع الحماية برزت قضية أخرى وهى قضية البنك المركزي كانت أيضا نثار خلاف بين الفريقين فبينما كان الشماليين يريدون تنظيم المصارف الوطنية وإيجاد بنك مركزي قوى كان رجال الجنوب يعارضون قيام هذه المؤسسة ويرن فيها وسيلة تساعد الدولة بها أصحاب النفوذ ورجال المال على زيادة ثرواتهم .**

**توزيع الأراضي :**

**وكان الشماليين نظرا لرسوخ الديمقراطية بينهم و لازدهار الطبقة الوسطى يريدون من الدولة أن توزع أراضيها الواسعة في الغرب مجانا على المزارعين الصغار وعلى المهاجرين الجدد , بينما يرى قادة أهل الجنوب وجلهم من كبار المزارعين أن لا توزع الدولة أراضيها إلا مقابل أثمان مرتفعة وذلك رغبة منهم بحصر ملكية الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية .**

**ولما كان اكثر سكان الشمال من العاملين في التجارة والصناعة والنقل فقد كان يهمهم زيادة عدد المزارعين والمساحات المزروعة ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة**

**الرق :**

**إلا أن الخلاف بين الشمال والجنوب لم يلبث أن انتقل من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعي أي إلى مشكلة الرق , لقد ورثت حكومة الولايات المتحدة مع ما ورثته عن السلطات الاستعمارية الإنجليزية مشكلة وجود عدد كبير في أراضيها , و أثناء وضع الدستور الأمريكي طرحت هذه القضية من الناحية القانونية إلا أن واضعي الدستور وجدوا أنفسهم مكرهين على الإبقاء على هذا النظام على اعتباره شكلا من أشكال الملكية الفردية التي يصونها الدستور إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أمرت منذ سنة 1807 بمنع تجارة الرقيق الخارجية بمعنى إنها أمرت بمنع استيراده من الخارج , غير أن عدد الزنوج في أمريكا كان قد اصبح كبيرا لدرجة أن تناسلهم السريع كان يعوض عما كان يأتي قبلا من أفريقيا , ومنذ هذا التاريخ بدأ الطلب على العبيد يزداد بشكل كبير نظرا للتوسع في زراعة القطن في الجنوب ولما كانت هذه الزراعة تحتاج لليد العاملة الرخيصة الثمن و القادرة على العمل في ظل حرارة شديدة ورطوبة عالية فان كبار مزارعي الجنوب لم يجدوا وسيلة افضل من اقتناء أعداد كبيرة من العبيد الزنوج يستغلونهم في ظروف في ظروف قاسية وفى اغلب الحالات غير إنسانية .**

**وفى الوقت الذي أخذت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع الرقيق كانت الحاجة إلى هؤلاء في تزايد مستمر في الجنوب , بل أن الرقيق اصبح الأساس الذي يقوم علية اقتصاد الجنوب حيث تمارس زراعة القطن وقصب السكر في مساحات ضخمة وفى ظروف لا يقدر الرجال البيض على تحملها , ومع تزايد عدد الرقيق في الجنوب كانت تتزايد الدعوة في الشمال لتحريرهم ورفعهم إلى مستوى مساو للرجل الأبيض , ألا أن الجنوب اصبح مع الوقت يري في تمسكه بنظام الرقيق تعبيرا عن حقه في الحرية ودليلا على القدرة على المحافظة على مؤسساته ونظمه داخل الولايات المتحدة الأمريكية , ومع تطور القطن السريع اخذ يزداد عدد الرقيق بشكل سريع في الجنوب حتى اصبح الهدف الرئيسي لسكان الجنوب الدفاع عن هذا النظام ضد دعاة التحرير الشماليين , ومع الوقت اصبح أصحاب المهن الحرة و المثقفون ورجال الكنيسة ليس فقط يقبلون هذا النظام و إنما يدافعون عنه بقوة وحماس إذ كانوا يقلون بأنة اكثر فائدة ورحمة بالزنوج من نظام الأجور المطبق على الطبقة العاملة في الشمال .ولما كانت زراعة القطن من الزراعات التي تنهك الأرض بسرعة وتقضى على خصوبتها فقد اخذ الجنوبيين يسعون للحصول على أراضى جديدة شفى الغرب يقيمون فيها ولايات جديدة تسمح بامتلاك العبيد , ولما كان الشماليين قد اخذوا يدعون لمنع الرقيق في الأراضي التي كانت ما تزال ملكا للاتحاد ولم تصبح بعد ولايات , فقد اخذ الخلاف بين الفريقين حول هذا الموضوع ينتقل إلي الأراضي الجديدة في الغرب واكن كل فريق يعمل على أن لا تنضم إلى الاتحاد ولاية جديدة تؤيد الفريق الآخر وتغير النسبة الموجودة في الكونجرس بين مندوبي الفريقين .وعقد انضمام ولاية تكساس والأراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال حرب المكسيك أراد الشماليين إبقاء هذه الولايات أراضى حرة إلا أن تكساس التي اعتاد على السماح بامتلاك الرقيق دخلت الاتحاد على هذا الأساس , ولذا فقد اخذ الشماليين يطالبون بمنع نظام الرقيق في الولايات الباقية , كاكيفورنيا , ونيومكسيكو , ويوتاة بينما كان الجنوبيين يطالبون بإصرار بجعل هذه الولاية مباحة للرقيق و بالتالي فهم يطالبون أن يمنحوا الحق بالهجرة إلى هذه الولاية مع عبيدهم , قد أنهت هذه بتسوية حافظت على التوازن في الكونجرس بين الولايات التي تبيح الرقيق و تلك التي تحذره, إلا أن هذا التدبير لم يقضى على أسباب الخلاف وظل التوتر بين الفريقين في تزايد مستمر وخاصة وان أنصار تحرير الرقيق كانوا ناقمين جدا على القانون الذي كان يجبر الولايات الحرة على إرجاع أحد العبيد إذا لجاء إليها هاربا من سيدة , في ولاية يسمح فيها امتلاك الرقيق وفى سنة 1854 احتم النزاع مجددا حول قضية الرقيق في الأقاليم الجديدة بشكل عنيف وذلك عندما حاول الجنوبيين التوسع في إقليم نبرا سكا الشاسع وتحويلة إلي ولاية تقر الرقيق , وكان الشماليين يريدون الاستيطان في هذه المناطق وتحويلها إلى ولاية حرة ليس فيها مكان للرقيق , وقد تمكن الجنوبيين بفضل مساعدة أحد زعماء ولاية الينوى الشيخ ستيفن دوغلاس في شهر مايو سنة 1854 من جعل الكونجرس يقر قانونا يسمح للمهاجرين إلي هذه الأراضي نقل عبيدهم معهم , على أن يتولى السكان فيما بعد تقرير ما إذا كانوا يريدون الانضمام للاتحاد كولاية حرة أو كولاية تمارس الرقيق , ولقد لقي هذا القانون معارضة شديدة للغاية في الشمال من قبل الصحافة ورجال الأعمال ورجال الدين , وعقب إقرار هذا القانون ظهر في البلاد حزب جديد هو الحزب الجمهوري جعل مطلبه الرئيسي تحريم الرقيق في جميع أنحاء الولايات المتحدة , وقدم مرشحا عنة لرئاسة الجمهورية سنة 1856 خسر الانتخابات ولكنة حصل على نسبة مرتفعة جدا من أصوات الشماليين .وفى سنة 1857 أصدرت المحكمة العليا في أمريكا قرار أثار الشماليين و أغضبهم إلى حد كبير عندما حكمت بصدد قضية ( دريدسكوت ) وهو زنجي ذهب برفقة سيدة إلى ولاية حرة فطالب بحريته , أن العبيد يعتبرون أملاكا لأسيادهم بحكم الدستور وأنة ليس هناك إقليم حرة في أمريكا .**